حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights
السنة السابعة - العدد التسعون - رمضان ١٤٣٤ هـ - أغسطس ٢٠١٣م - الرياض - المملكة العربية السعودية

العدد ٩٠

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي
البريد السعودي Saudi Post

ص٣ رئيس الجمعية يطالب بوضع قواعد واضحة تقتضي دفن الجثث أو ترحيلها بأسرع وقت.

ص٤ رئيس الجمعية يؤكد على أنَّ مشكلة انقطاعات الكهرباء تتصاعد يوماً بعد آخر.

ص٦ الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين تطلق برنامجاً مجانياً لمعالجة المدخنين.

ص٧ معاهدة دولية تقضي بتسهيل وصول المكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة إلى الكتب.

أوامر سامية بإعفاء المتوفين من قروض صندوق التنمية العقاري وبصرف مساعدة للأسر المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي

اعتمد مدير صندوق التنمية العقاري محمد علي العبداني، قائمة بأسماء الدفعتين (العاشرة والحادية عشرة) من المقترضين المتوفين الذين تم تقديم طلباتهم عبر البرنامج الالكتروني وأكمل ذويهم بياناتهم المطلوبة حيث أنهى الصندوق إجراءات تسديد كامل قروضهم وفك الرهن عن عقاراتهم وعددهم (١٠٤٠) مواطناً بمدن ومحافظات المملكة بقيمة إجمالية تجاوزت (١٧٠) مئة وسبعين مليون ريال وشملت هذه الدفعة المتقدمين حتى الطلب رقم (١٩٤٧٥).

جاء ذلك إنفاذاً لأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - والقاضي بإعفاء المتوفين من قروض صندوق التنمية العقاري.

ومن جانب آخر أصدر الملك - حفظه الله - أمراً عاجلاً بصرف مساعدة مقدارها (مليار وأربعمائة واثنان مليون ومائتان وتسعة وعشرون ألفاً وخمسمائة ريال) للأسر المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي في المملكة، لمساعدتها على تلبية مستلزماتها الطارئة خلال شهر رمضان المبارك، وكذلك مستلزمات عيد الفطر المبارك.

وفي سياق متصل أوضح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين أنه إنفاذاً للأمر السامي والقاضي بصرف معونة رمضانية عاجلة للأسر المشمولة بنظام الضمان الاجتماعي في المملكة فقد تم إيداع كامل مبلغ المعونة في حسابات جميع الأسر المسجلة بنظام الضمان الاجتماعي.

خلال حوار له مع صحيفة الرياض

رئيس الجمعية: خادمِ الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - يقود تحركاً كبيراً من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - يقود تحركاً كبيراً من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين، حيث أصبحت مفردات الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد من العناصر الأساسية التي يوليها أهمية كبيرة، مبيناً أن الثقافة الحقوقية بدأت تنتشر في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، إلاّ أنه ينبغي أن يرافق ذلك تربية الأجيال الناشئة على مفهومها؛ حتى تعم الفائدة الوطن والمواطن.

جاء ذلك خلال حوار له مع صحيفة الرياض مؤخراً، تناول مناقشة عدداً من الموضوعات المختلفة من أهمها، مدى تطبيق المملكة لمبادئ حقوق الإنسان، انتشار الثقافة الحقوقية، وضع السجون، عمل العمالة أثناء الظهيرة وتحت أشعة الشمس، والمهلة التصحيحية لأوضاع العمالة المخالفة لنظام الإقامة والعمل ودور وزارة الصحة في مواجهة فيروس كورونا، وأهم الموضوعات التي ترد إلى الجمعية بشأنها التظلمات والشكاوى.

د. مفلح القحطاني

تتمة ص٢-٣

وفد نسائي من الجمعية يزور مركز التأهيل الشامل للإناث

قام وفد نسائي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٩/١٤هـ من الجمعية برئاسة نائبة رئيس الجمعية لشؤون الأسرة د. نورة العجلان ورئيسة لجنة الرصد والمتابعة أ. ثريا شيخ والمستشارة القانونية بالجمعية اعتماد السنيدي بزيارة ميدانية إلى مركز التأهيل الشامل للإناث بالملز للاطلاع على أوضاع النزيلات والوقوف على أحوالهن وعلى ما يقدم لهن من خدمات وتأهيل في المركز حيث التقى الوفد في بداية الزيارة بمديرة مركز التأهيل الشامل للإناث بالملز الأستاذة هيفاء العمران ونائبتها الأستاذة نوال تركستاني والعاملين فيه وبعد ذلك قام الوفد بجولة داخل المركز والاطلاع على الأماكن المخصصة للنزيلات وقد تم رصد عدد من الملاحظات الإيجابية والسلبية بهدف معالجتها مع الجهات ذات العلاقة وقد أثنى الوفد الزائر على جهود القائمين على المركز.

رئيس الجمعية يطالب بضرورة وضع تنظيمات لاستقدام الخادمات المنزليات

طالب الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية بضرورة وجود نوع من التنظيمات والتي بدورها لا تسمح بوجود أي عمالة منزلية إلا بعد فحصهن نفسياً، بحيث لا تبدأ العمل قبل تجاوز ذلك كما يُشترط أن تتجاوز الفحص الطبي للتأكد من خلوها من الأمراض المعدية حتى يمكن الاستفادة منها، وقال «لا بد أن نرفض بشدة استقدام أي أحد من ذوي الأمراض والسوابق»، معتبراً أن مكاتب وشركات الاستقدام المعتمدة تتحمل كثيراً من المسؤولية في هذا الجانب كما أن اتحادات العمالة المصدرة في بلادها تتحمل جزءاً كبيراً من المشكلة.

مؤكداً أن الجمعية رصدت بعض الحالات لخادمات، وتم التأكد من أن عدداً منهن لا يتمتعن بالقدرة العقلية للتعامل مع الأطفال، وهذا سبب تعاملهن بطريق الانتقام في الغالب مع أنهم أبرياء من تصرفات أسرهم أو حتى ما يقوم به الأطفال من تصرفات يقع في خانة البراءة.

ولفت إلى أنه لا يمكن إيجاد مبررات لوحشية بعض الخادمات من سوء وجفاء الأسرة، حيث لا يمكن الربط بين العاملين بشكل مباشر، فالجرائم التي ارتكبت من قطع للرأس أو نحر أو ضرب بآلات حادة حتى الموت لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال.

كما وافق مجلس الوزراء مؤخراً على لائحة عمال الخدمة المنزلية لتكون بذلك إطاراً تنظيمياً للعلاقة بين صاحب العمل من جهة، وعامل الخدمة المنزلية، من جهة أخرى، وتتضمن اللائحة بيان واجبات وحقوق كل منهما في علاقاتهما التعاقدية، وتستحدث آلية للتسوية والفصل في المطالبات المالية الناشئة بين عمال الخدمة المنزلية وأصحاب العمل ومخالفات اللائحة ذات الطابع غير الجنائي.

الجدير ذكره أن المجتمع السعودي شهد خلال الفترة الماضية عدد من الجرائم التي كان أغلبها موجهاً ضد الأطفال قامت بها عاملات منزليات لم يتم اختيارهن بعناية.

خلال حوار له مع صحيفة الرياض

رئيس الجمعية: خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - يقود تحركاً كبيراً من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين

تتمة ص١... **جاء في نص الحوار التالي: كيف تقيمون تطبيق المملكة لمبادىء حقوق الإنسان وإلى أي مدى وصلت إليه؟**

قاد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- تحركاً كبيراً في البلاد من أجل الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان في مختلف الميادين، وأصبحت مفردات الحوار والتسامح ونبذ العنف والتطرف ومكافحة الفساد من العناصر الأساسية التي يوليها أهمية كبيرة، كما أكد بشكل دائم على التسامح وإحقاق الحق والسعي لتطبيق العدالة، وعمل على إرساء مبادىء المحاسبة والشفافية والنزاهة، مع نشر مشروعات التنمية والمدن الاقتصادية والجامعات في مختلف مناطق المملكة، مما عزز من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في المملكة، وقاد عملية التطوير والتحديث في البلاد، إلى جانب دعم حق العيش الكريم للمواطنين بالرغم من بعض الصعوبات في مرحلة التطبيق والممارسة، وما تحقق من أعمال خلال السنوات الماضية أمر ملموس ونأمل أن تتضاعف الجهود، وأن نصل إلى الأفضل، وأن تؤدي الجهات الحكومية المعنية مهامها المحددة قانوناً؛ لأن ذلك يكفل الوفاء بالحقوق.

ماذا عن انتشار الثقافة الحقوقية؟

بدأت تنتشر في المجتمع وفي أجهزة الدولة المختلفة، بل وحتى في نطاق الأسرة، وهذا يعطي انطباعاً أن انتشار الثقافة الحقوقية أخذ في الاتساع وهذا أمر محمود، لكن ينبغي أن يرافق ذلك تربية الأجيال الناشئة على مفهومها؛ لكي يستفيد الوطن والمواطن وتراعى مصلحة البلاد، وعلى العموم فإننا نستطيع القول إن هناك تغييراً ملموساً قد حدث في مجال حقوق الإنسان في المملكة، صحيح أنه يختلف من جهة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، لكن الإحساس بهذا التغير موجود وملاحظ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة وعي الأفراد بحقوقهم وتوجه الدولة -خاصةً القيادات العليا- إلى دعم هذا الموضوع، لكننا نتطلع إلى المزيد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتفعيل المراقبة في مرحلة التطبيق والممارسة، فلا يزال هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام، كما أن هناك تقدماً كبيراً في مجال تعزيز حقوق المرأة في المملكة، ودعم دورها في التنمية، ولعل الموافقة السامية على مشاركتها في عضوية مجلس الشورى والانتخابات البلدية وفتح فرص عمل إضافية يؤكد ذلك، كما أن هناك تطوراً ملموساً فيما يخص تطوير مرفق القضاء، ودعم الأجهزة الرقابية والتي نأمل أن تنعكس على مستوى الممارسة والتطبيق قريباً.

هناك تقدماً كبيراً في مجال تعزيز حقوق المرأة في المملكة، ودعم دورها في التنمية

ما هي موضوعات الشكاوى التي ترد للجمعية؟

يرد إلى الجمعية العديد من القضايا التي يأتي في مقدمتها القضايا الإدارية وقضايا السجناء، وكذلك القضايا العمالية والقضائية، إضافةً إلى الأحوال المدنية والأحوال الشخصية والعنف الأسري وبعض القضايا الأخرى.

هل زرتم السجون في المملكة؟، كيف رأيتم وضعها حقوقياً؟

نعم، تمت زيارة هذه السجون، وتم إعداد تقارير عما تمت ملاحظته ومشاهدته، وهناك مكاتب للجمعية في السجون حالياً بعد موافقة سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف على ذلك، الذي وجدنا منه كل الدعم والاهتمام، وبذلك يستطيع منسوبو الجمعية مقابلة السجناء على انفراد، وتفقد أوضاعهم، وهذا يعطي مؤشراً على أنه ليس هناك شيء تخفيه السلطات في هذه السجون، وتقييمنا لبيئة هذه السجون جيد، ونأمل أن يغلق ملف نزلائها قريباً بعد عرض قضايا معظمهم على القضاء مؤخراً، لكن عامل الاكتظاظ وزيادة أعداد السجناء والموقوفين عن القدرة الاستيعابية لأغلب هذه السجون لازال هو الملاحظة السلبية التي نأمل زوالها قريباً، من خلال توسعة هذه الإصلاحيات، أو بناء غيرها، مع أداء الجهات الأخرى -التي تساهم في بقاء بعض الموقوفين لفترات طويلة- دورها للحد من ذلك، كما أن تقديم العناية الطبية لنزلاء هذه الإصلاحيات يحتاج إلى متابعة وتنسيق أكبر بين الجهتين المعنيتين به، بما يضمن حصول النزلاء على حقهم في العناية الطبية بالشكل المناسب.

في فصل الصيف، تصل درجة الحرارة إلى ما يقارب (٥٠) درجة مئوية، ورغم خطورة هذه الحرارة المرتفعة إلاّ أن أرباب العمل يصرون على العمالة بالعمل ظهراً، ما هو تعليقكم على ذلك؟، وماذا عملتم بهذا الخصوص؟

الجمعية سبق وأن تبنت المطالبة بضرورة إيقاف العمل وقت الظهيرة، خلال فصل الصيف، وتأتي تلك المطالبات، حرصاً على حقوق وسلامة العمّال أثناء أداء العمل، خاصةً في الأماكن المكشوفة تحت أشعة الشمس الحارقة، ووزارة العمل مطالبة بتنفيذ ومراقبة تنفيذ القرار الوزاري المبني على توجيه مجلس الوزراء، الذي قضى بمنع العمل تحت أشعة الشمس من الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى الثالثة مساءً خلال الفترة من الأول من شهر يوليو إلى نهاية شهر أغسطس من كل عام، وعلى صاحب العمل عند تنظيم ساعات العمل طبقاً لأحكام مواد نظام العمل مراعاة هذا القرار، الذي يستثنى منه من يعمل في شركات النفط والغاز، وكذلك عمّال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس، وأن تطبق على مخالفة هذا القرار أحكام العقوبة المنصوص عليها في المادة (٢٣٦) من نظام العمل، التي نصت على معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن (٣٠٠٠) ريال، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) ريال عن كل مخالفة، أو إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، أو إغلاقها نهائياً، ويجوز الجمع بين الغرامة والإغلاق، مع إيقاف مصدر الخطر.

ماذا تود أن تقول للشركات والمؤسسات ممن يعمل عمّالها تحت أشعة الشمس؟

لابد من مراعاة ارتفاع درجات الحرارة في شهر يوليو وشهر أغسطس، وتحديد ساعات العمل خاصة للعاملين في المناطق المفتوحة، نظراً للأضرار الصحية التي قد يتعرض لها العاملون من ضربات الشمس والإجهاد الحراري، وكذلك التأكد من توفير الاحتياطات اللازمة للعاملين ساعات طويلة في أماكن مفتوحة، خاصةً في قطاع الإنشاءات والحراسات ونحو ذلك، والجمعية تطالب جميع المؤسسات الأهلية والحكومية بضرورة الالتزام بقوانين العمل والمحافظة على سلامة عامليهم من الأمراض والأخطار المهنية، وضرورة الالتزام بالمادة رقم (١٢٢) من نظام العمل والتي تنص على «أن كل صاحب عمل عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال»، ونظام العمل يحوي بعض المواد التي تحد من مثل هذه التجاوزات، وتلزم أرباب العمل بتوفير البيئة المناسبة للعاملين لديهم، وتمنع تشغيلهم في ظروف بيئية متقلبة سواء كانت في طقس شديد الحرارة، أو في أجواء باردة تؤثر على صحتهم، ومع ذلك فإن الحاجة تدعو إلى مساعدة أرباب العمل بطرح البدائل المناسبة لتوفير ساعات عمل في أوقات أخرى، يستطيعون من خلالها تشغيل عمالتهم خلالها، تعويضاً عن تلك الساعات التي يمنع فيها تشغيل العمالة؛ لأن الأوقات المسائية قد تتضمن بعض القيود مما يتطلب دراسة ذلك، بحيث يتم التوفيق بين حقوق العمالة وحقوق أرباب العمل وتنفيذ المشروعات في أوقاتها.

ما هي الدوافع التي دفعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان للمطالبة بتمديد مهلة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة في المملكة؟

في إطار متابعة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لإجراءات تصحيح أوضاع العمالة الوافدة وبعد زيارات لأماكن تجمع هذه العمالة أمام مكاتب العمل وإدارات الوافدين والسفارات الأجنبية والاستماع لبعض المسؤولين في هذه الجهات، وكذلك الالتقاء بعدد من العمالة المتواجدين بأعداد كبيرة بالقرب من مقرات هذه الجهات بهدف إنهاء إجراءات تصحيح أوضاعهم، اتضح للجمعية أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة ترغب في تصحيح أوضاعها والوقت المتبقي من المهلة لا يكفي لإنهاء هذه الإجراءات، وبما أن الهدف من التوجيهات السامية القاضية بإعطاء مهلة للعمالة الوافدة لتصحيح أوضاعها هو تمكينها من ذلك، وحيث إن أعداد هذه العمالة كبير وإقبالها شديد، مما جعلها تنتظر في طوابير طويلة أمام أبواب الجهات ذات العلاقة لاستكمال إنهاء إجراءاتها وفي ظروف صعبة، مما جعل هذه الجهات غير قادرة على استكمال إنهاء إجراءات التصحيح في الوقت المحدد، أخذما في الاعتبار تخصيص جزء من هذه المهلة للإعداد والتجهيز والعمل على حل بعض المشكلات الطارئة التي ظهرت أثناء البدء في إجراءات التصحيح، لذا طالبت الجمعية بتمديد هذه المهلة لتمكين من تبقى من هذه العمالة من تصحيح أوضاعها، وهو الهدف الذي يرغب الجميع في تحقيقه، مع إتاحة الفرصة للجهات ذات العلاقة للوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن، ونأمل أن تسارع هذه العمالة وأرباب العمل للإفادة من الموافقة السامية على تمديد المهلة؛ لأنها ستكون الأخيرة.

هل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان راضية عن تحركات وزارة الصحة لمواجهة فيروس "كورونا"؟

لاحظت الجمعية عمل وزارة الصحة العديد من الإجراءات الاحترازية والوقائية لمواجهة فيروس "كورونا"، وقد زار وفد من الجمعية المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية؛ للاطمئنان على الوضع الصحي، والاطلاع على الاستعدادات الطبية لمواجهة مستجدات هذا الفيروس، ومع ذلك فإن ارتفاع أعداد المتوفين من هذا الفيروس يحتاج إلى جهد وقائي أكبر، وتوضيح للإجراءات المتخذة، كما أن الوفاء بالحق في الصحة بشكل عام يحتاج إلى جهد مضاعف من المسؤولين، ولعل الانتهاء من المشروعات الصحية التي تم البدء فيها وتفعيل الرقابة ومراجعة آليات تقديم الخدمة يساهم في تحقيق هذا الهدف.

د. القحطاني: لا بد من وضع قواعد وقوانين واضحة تقتضي دفن الجثث أو ترحيلها في أسرع وقت، لتجنب بقائها أشهر طويلة في ثلاجات الموتى

بعد أن كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عن بقاء جثث محفوظة في ثلاجة الموتى لفترة تجاوزت الثلاثة الأشهر وذلك في مستشفى تثليث العام التابع للمديرية العامة للشؤون الصحية في محافظة بيشة، والتي تعتبر مخالفة لتعليمات وزارة الداخلية التي نصت على عدم بقاء الجثث لأكثر من ٦٠ يوماً، مع ضرورة الإسراع بدفنها أو ترحيلها إلى بلدانها.

طالب الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خلال تصريح له لصحيفة الاقتصادية وضع قواعد وقوانين واضحة تقتضي دفن الجثث أو ترحيلها في أسرع وقت، لتجنب بقائها أشهر طويلة في ثلاجات الموتى.

وأضاف «إن الإشكالية المتعلقة ببقاء بعض الجثث قد لاحظتها الجمعية منذ فترة طويلة وبحثت أسبابها، فتبين أنها لا تتعلق بوزارة الصحة فقط وإنما هناك جهات عدة ذات علاقة بالموضوع سواء الجهات الأمنية أو الإدارية، والأمر يقتضي وجود تعاون بين تلك الجهات المعنية» ،كما لفت إلى ضرورة أن تقوم الجهات ذات العلاقة بالاطلاع على التجارب الدولية ومحاولة تلافي العوائق القانونية كرفض ذوي المتوفى دفنه إلا بعد انتهاء نتائج التحقيق أو وجود قضية جنائية لم تنته، إضافة إلى عدم العثور على الأوراق الرسمية للمتوفى - مجهول الهوية - وكل هذه الإشكاليات تتداخل فتبقى المشكلة قائمة؛ لذلك يجب أن تعمل إمارات المناطق ووزارة الصحة على مراجعتها، وعندما يكون هناك قانون موحد يعود إليه الجميع تنتهي القضية خلال فترة محددة.

وتابع «تخشى بعض الجهات دفن الجثث خوفاً من المساءلة، والحل يتمثل في تصوير الجثة وأخذ علاماتها الحيوية لإغلاق القضية، ولو كانت هناك قواعد متبعة تصل إلى نتائج حينها يتم القضاء على هذه المشكلة برمتها، وفق القاعدة الشرعية التي تقول إكرام الميت هو دفنه».

وفد من مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة يقف ميدانياً على موقع كتابة العدل الأولى

قام وفدٍ من مكتب الجمعية بالعاصمة المقدسة ضم كلاً من الدكتور محمد بن مطر السهلي والعميد متقاعد توفيق جوهرجي والمحامي سلطان الحارثي، وتحت إشراف المشرف العام على المكتب الأستاذ سليمان الزايدي، يوم الاثنين ١٤٣٤/٨/٢٩هـ، بجولة ميدانية على موقع كتابة العدل الأولى بمكة المكرمة، للاطلاع على حقيقة الشكوى الذي تقدم بها عدد من المواطنين إلى مكتب الجمعية والتي تتضمن معاناتهم، من سوء موقع مبنى كتابة العدل والازدحام المستمر من قبل المراجعين الذي يعيق حركة العجزة وكبار السن.

من جهته قال عضو الجمعية الدكتور محمد السهلي أنَّ مكة المكرمة تشهد نهضة عمرانية كبيرة صاحبها عمليات إفراغ وشراء للعقارات خاصة في مجال الأوقاف مما يتطلب أن يكون هناك مواكبة من خلال زيادة أعداد الموظفين لإنهاء معاملات المواطنين بسهولة.

وفي ذات السياق أشار العميد متقاعد توفيق جوهرجي عضو الجمعية إلى أن رئيس كتابة عدل الأولى بمكة الشيخ تركي الأحمدي وعد الوفد خلال اللقاء به بمعالجة كافة الملاحظات التي تم رصدها سواء فيما يتعلق بالمبنى أوازدحام المراجعين، وأوضح أنه تم استئجار مبنى جديد بديلا عن المبنى الحالي الذي يقع في حي الصبان بمكة المكرمة، مشيرا إلى أنه يتوقع الانتقال إلى المبنى الجديد في غضون شهر أوعلى الأكثر بعد عيد الفطر.

أ. سليمان الزايدي